

القسم رقم ١٨ "الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة"

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم رقم ١٨ "الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة" من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

القسم ١٨

الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة

نطاق هذا القسم

- ١.١٨ ينطبق هذا القسم على المحاسبة عن جميع الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة (انظر القسم ١٩ "تجميع الأعمال والشهرة") والأصول غير الملموسة المحتفظ بها من قبل المنشأة للبيع في السياق العادي للأعمال (انظر القسم ١٣ "المخزون" والقسم ٢٣ "الإيراد").
- ٢.١٨ الأصل غير الملموس هو أصل غير نقدي قابل للتحديد ليس له كيان مادي ملموس، ويكون مثل هذا الأصل قابلاً للتحديد عندما:
- (أ) يكون قابلاً للانفصال، أي قابلاً أن يفصل عن المنشأة أو يُجتزأ منها، وأن يُباع أو يُنقل أو يُرخص أو يُؤجر أو تتم مُبادلتها، إما بمفرده أو مع عقد أو أصل أو التزام متعلق به، أو
- (ب) ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، بغض النظر عما إذا كانت تلك الحقوق قابلة للنقل أو قابلة للانفصال عن المنشأة أو عن حقوق وواجبات أخرى.
- ٣.١٨ لا ينطبق هذا القسم على ما يلي:
- (أ) الأصول المالية، أو
- (ب) حقوق التعدين والاحتياطيات المعدنية، مثل النفط والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المشابهة.

الإثبات

المبدأ العام لإثبات الأصول غير الملموسة

- ٤.١٨ يجب على المنشأة أن تطبق ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة ٢٧.٢ عند تحديد ما إذا كانت ستقوم بإثبات أصل غير ملموس. وتبعاً لذلك، لا يجوز للمنشأة أن تثبت أصلاً غير ملموس على أنه أصل إلا إذا:
- (أ) كان من المرجح أن تندفق إلى المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التي يمكن عزوها للأصل؛
- (ب) كان من الممكن قياس تكلفة الأصل أو قيمته بطريقة يمكن الاعتماد عليها؛
- (ج) كان الأصل غير ناتج من نفقة تم تحملها داخلياً على بند غير ملموس.
- ٥.١٨ يجب على المنشأة أن تقيّم احتمالية المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة باستخدام افتراضات معقولة يمكن دعمها تمثل أفضل تقديرات الإدارة للظروف الاقتصادية التي سوف توجد على مدى العمر الإنتاجي للأصل.
- ٦.١٨ تستخدم المنشأة الاجتهاد لتقييم درجة التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية التي يمكن عزوها إلى استخدام الأصل وذلك على أساس الأدلة المتاحة في وقت الإثبات الأولي، مع إعطاء أهمية أكبر للأدلة الخارجية.
- ٧.١٨ يُعد ضابط الإثبات المتعلق بالاحتمالية، الوارد في الفقرة ٤.١٨(أ)، مُستوفياً دائماً للأصول غير الملموسة التي تُقتنى بشكل منفصل.

الاقتناء كجزء من عملية تجميع أعمال

٨.١٨ يجب أن يُثبت الأصل غير الملموس الذي تم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال إلا إذا كانت قيمته العادلة لا يمكن قياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ الاستحواذ.

القياس الأولي

٩.١٨ يجب على المنشأة أن تقيس الأصل غير الملموس بشكل أولي بالتكلفة.

الاقتناء المنفصل

١٠.١٨ تشمل تكلفة الأصل غير الملموس الذي تم اقتناؤه بشكل منفصل:

- (أ) سعر شرائه، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب المشتريات غير القابلة للاسترداد، بعد طرح الحسومات التجارية والتخفيضات اللاحقة،
- (ب) أية تكلفة يمكن عزوها بشكل مباشر إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له.

الاقتناء كجزء من عملية تجميع أعمال

١١.١٨ عندما يُقتنى الأصل غير الملموس ضمن عملية تجميع أعمال، تكون تكلفة ذلك الأصل غير الملموس هي قيمته العادلة في تاريخ الاستحواذ.

الاقتناء عن طريق منحة حكومية

١٢.١٨ عندما يُقتنى أصل غير ملموس عن طريق منحة حكومية، فإن تكلفة ذلك الأصل غير الملموس هي قيمته العادلة في التاريخ الذي يتم فيه تلقي المنحة أو تصبح فيه المنحة مستحقة التحصيل وفقاً للقسم ٢٤ "المنح الحكومية".

عمليات تبادل الأصول

١٣.١٨ قد يُقتنى أصل غير ملموس في مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من أصول نقدية وغير نقدية. ويجب على المنشأة أن تقيس تكلفة مثل هذا الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة إلا إذا (أ) كانت معاملة التبادل تفتقر إلى الجوهر التجاري، أو (ب) كان من غير الممكن قياس القيمة العادلة لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وفي تلك الحالة، تُقاس تكلفة الأصل بالمبلغ الدفتری للأصل المُتنازل عنه.

الأصول غير الملموسة المتولدة داخلياً

١٤.١٨ يجب على المنشأة أن تثبت النفقات التي تم تحملها داخلياً على بند غير ملموس، بما في ذلك جميع النفقات على أنشطة كل من البحث والتطوير، على أنها مصروف عندما يتم تحملها، ما لم تكن تشكل جزءاً من تكلفة أصل آخر يستوفي ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار.

- ١٥.١٨ وكمثال على تطبيق الفقرة السابقة، يجب على المنشأة أن تثبت الإنفاق على البنود الآتية على أنه مصروف ولا يجوز لها إثبات مثل هذا الإنفاق على أنه أصول غير ملموسة:
- (أ) العلامات التجارية والشعارات وعناوين النشر وقوائم العملاء والبنود المشابهة من حيث الجوهر المتولدة داخلياً.
- (ب) أنشطة الإعداد والتجهيز للتشغيل (أي تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل)، والتي تشمل تكاليف التأسيس مثل التكاليف النظامية وتكاليف السكرتارية التي يتم تحملها لتأسيس منشأة ذات شخصية اعتبارية، ونفقات افتتاح مقر أو عمل جديد (أي تكاليف ما قبل الافتتاح) ونفقات بدء عمليات جديدة أو طرح منتجات أو عمليات جديدة (أي تكاليف ما قبل التشغيل).
- (ج) أنشطة التدريب.
- (د) أنشطة الدعاية والترويج.
- (هـ) نقل موقع أو إعادة تنظيم المنشأة كلها أو جزء منها.
- (و) الشهرة المتولدة داخلياً.
- ١٦.١٨ لا تمنع الفقرة ١٥.١٨ إثبات مبلغ مدفوع مقدماً على أنه أصل عندما يتم القيام بالدفع مقابل السلع أو الخدمات مقدماً قبل تسليم السلع أو أداء الخدمات.

عدم إثبات المصروفات السابقة على أنها أصل

- ١٧.١٨ النفقات المتكبدة على أصل غير ملموس والمثبتة أولاً على أنها مصروف لا يجوز إثباتها في تاريخ لاحق على أنها جزء من تكلفة أصل.

القياس بعد الإثبات

- ١٨.١٨ يجب على المنشأة أن تقيس الأصول غير الملموسة بالتكلفة مطروحاً منها أي إطفاء متراكم وأي خسائر هبوط متراكم. ويحدد هذا القسم متطلبات الإطفاء. أما متطلبات إثبات الهبوط فيحدددها القسم ٢٧ "الهبوط في قيمة الأصول".

العمر الإنتاجي

- ١٩.١٨ لغرض هذا المعيار، يجب اعتبار أن جميع الأصول غير الملموسة لها عمر إنتاجي محدود. ولا يجوز أن يزيد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس، الذي ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، عن فترة الحقوق التعاقدية أو الحقوق النظامية الأخرى، ولكن يمكن أن يكون أقصر من ذلك اعتماداً على الفترة التي تتوقع المنشأة أن تستخدم الأصل خلالها. وإذا تم نقل الحقوق التعاقدية أو الحقوق النظامية الأخرى لأجل محدود يمكن تجديده، فيجب أن يشتمل العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على فترة أو فترات التجديد فقط إذا أمكن الحصول بدون تكلفة كبيرة على أدلة تدعم التجديد من قبل المنشأة.
- ٢٠.١٨ إذا لم يكن من الممكن تحديد العمر الإنتاجي لأصل غير ملموس بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فيجب تحديد العمر بناءً على أفضل تقديرات الإدارة، ولكن لا يجوز أن يتجاوز العمر عشر سنوات.

فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء

٢١.١٨ يجب على المنشأة أن تخصص المبلغ القابل للإهلاك لأصل غير ملموس على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. ويجب أن يُثبت عبء الإطفاء لكل فترة على أنه مصروف، ما لم يتطلب قسم آخر من هذا المعيار أن تُثبت التكلفة على أنها جزء من تكلفة أصل مثل المخزون أو العقارات والآلات والمعدات.

٢٢.١٨ يبدأ الإطفاء عندما يكون الأصل غير الملموس متاحاً للاستخدام، أي عندما يكون في الموقع اللازم وبالحالة اللازمة حتى يكون صالحاً للاستخدام بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. ويتوقف الإطفاء عندما يُلغى إثبات الأصل. ويجب على المنشأة أن تختار طريقة الإطفاء التي تعكس النمط الذي تتوقع أن تستهلك به المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل. وعندما لا تستطيع المنشأة أن تحدد ذلك النمط بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فيجب عليها أن تستخدم طريقة القسط الثابت.

القيمة المتبقية

٢٣.١٨ يجب على المنشأة أن تفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس تبلغ صفرًا، وذلك ما لم:

(أ) يوجد تعهد من قبل طرف ثالث بأن يشتري الأصل في نهاية عمره الإنتاجي؛ أو

(ب) توجد سوق نشطة للأصل:

(١) ويمكن أن تُحدّد القيمة المتبقية بالرجوع إلى تلك السوق؛

(٢) ومن المرجح أن مثل تلك السوق ستكون موجودة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

إعادة النظر في فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء

٢٤.١٨ قد تشير عوامل، مثل حدوث تغيير في الطريقة التي يُستخدم بها الأصل غير الملموس والتقدم التقني والتغيرات في أسعار السوق، إلى حدوث تغيير في القيمة المتبقية للأصل غير الملموس، أو في عمره الإنتاجي، منذ آخر تاريخ تقرير سنوي. وعند وجود مثل هذه المؤشرات، يجب على المنشأة أن تعيد النظر في تقديراتها السابقة، وفي حالة اختلاف التوقعات الحالية، فيجب عليها أن تعدل القيمة المتبقية أو طريقة الإطفاء أو العمر الإنتاجي. ويجب على المنشأة أن تحاسب عن التغيير في القيمة المتبقية أو طريقة الإطفاء أو العمر الإنتاجي على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفقاً للفقرات ١٥.١٠ - ١٨.١٠.

إمكانية استرداد المبلغ الدفترية. خسائر الهبوط في القيمة

٢٥.١٨ لتحديد ما إذا كانت قيمة أصل غير ملموس قد هبطت، يجب على المنشأة أن تطبق القسم ٢٧. ويوضح ذلك القسم متى وكيف تراجع المنشأة المبلغ الدفترية لأصولها، وكيف تحدد المبلغ القابل للاسترداد الخاص بالأصل، ومتى تُثبت خسارة هبوط في القيمة أو تعكسها.

السحب من الخدمة والاستبعادات

٢٦.١٨ يجب على المنشأة أن تلغي إثبات الأصل غير الملموس وأن تثبت المكسب أو الخسارة ضمن الربح أو الخسارة:

- (أ) عند الاستبعاد؛ أو
(ب) عندما لا يُتوقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من استخدام الأصل غير الملموس أو استبعاده.

الإفصاحات

- ٢٧.١٨ يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لكل فئة من فئات الأصول غير الملموسة:
- (أ) الأعمار الإنتاجية أو معدلات الإطفاء المستخدمة.
(ب) طرق الإطفاء المستخدمة.
(ج) إجمالي المبلغ الدفترى وأي إطفاء متراكم (مُجمَعاً مع خسائر الهبوط المتراكم) في بداية ونهاية الفترة.
(د) البند أو البنود المستقلة في قائمة الدخل الشامل (وفي قائمة الدخل، في حال عرضها) التي أُدرج فيها أي إطفاء لأصول غير ملموسة.
(هـ) مطابقة للمبلغ الدفترى في بداية ونهاية الفترة، تُظهِر بشكل منفصل:
- (١) الإضافات.
(٢) الاستبعادات.
(٣) الاقتناءات من خلال عمليات تجميع الأعمال.
(٤) الإطفاء.
(٥) خسائر الهبوط في القيمة.
(٦) التغيرات الأخرى.
ولا يلزم عرض هذه المطابقة للفترات السابقة.
- ٢٨.١٨ يجب على المنشأة أن تفصح أيضاً عما يلي:
- (أ) وصف لأي أصل غير ملموس منفرد، يُعد ذا أهمية نسبية للقوائم المالية للمنشأة، والمبلغ الدفترى لمثل هذا الأصل وفترة الإطفاء المتبقية له.
(ب) للأصول غير الملموسة المُقتناة عن طريق المنح الحكومية والمُثبتة بشكل أولي بالقيمة العادلة (انظر الفقرة ١٢.١٨):
- (١) القيمة العادلة المُثبتة بشكل أولي لهذه الأصول،
(٢) مبالغها الدفترية.
(ج) حقيقة وجود أصول غير ملموسة، للمنشأة حق مقيد فيها أو مرهونة كضمان لالتزامات، والمبالغ الدفترية لمثل هذه الأصول.
(د) مبلغ التعهدات التعاقدية باقتناء الأصول غير الملموسة.
- ٢٩.١٨ يجب على المنشأة أن تفصح عن إجمالي مبلغ نفقات البحث والتطوير المُثبتة على أنها مصروف خلال الفترة (أي مبلغ النفقات التي تم تحملها داخلياً على البحث والتطوير والتي لم تتم رسملتها على أنها جزء من تكلفة أصل آخر يستوفي ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار).